

والتي يعتبر النظام الفرنسي نموذجها التقليدي، يتمتع رئيس الدولة أيضاً بسلطات تنفيذية كبيرة، ولكنها سلطات أقل مما يتمتع بها رئيس الدولة في النظم الرئاسية. رئيساً منتخبًا من الشعب انتخاباً مباشراً ولمدة سبع سنوات قابلة للتجديد. ووفقاً لدستور ١٩٥٨ فإن رئيس الدولة هو الذي يختار بنفسه رئيس الوزراء. دون اشتراط الحصول على موافقة مسبقة من البرلمان، وأن يطرحها على الشعب في استفتاء عام. نظرياً، لرئيس الجمهورية تحول إلى سلطات فعلية شبه مطلقة في حالة واحدة فقط وهي عندما تكون الأغلبية التشريعية في الجمعية الوطنية منتمية إلى نفس الحزب الذي يقوده رئيس الدولة. ففي هذه الحالة يصبح النظام الفرنسي أقرب ما يكون إلى النظام الرئاسي، ويجد نفسه مضطراً حينئذ لتعيين رئيس جديد للوزراء ينتمي للأغلبية البرلمانية.